قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة سنغافورة أنموذجاً للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

أ.د. عبدالرزاق حمد حسين /كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة تكريت خلدون عبدالله خلف
abidalhamad@yahoo.com khaldoona264@gmail.com

المستخلص :

ازدادت أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى العالمي وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وتشير الكثير من الشواهد بمساهمته الفعالة ودوره الأساسي في المديين المتوسط والطويل على تحقيق التنمية المستدامة المستهدفة والقابلة للاستمرار من خلال رفع معدلات نمو الناتج المحلي وخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة ومن ثم ترقية أداء العنصر البشري وتحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية.

يهدف البحث الى معرفة الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية المستدامة، في سنغافورة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) من خلال استخدام ادوات التحليل القياسي لمعرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

وأنطلق البحث من فرضية مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دورٌ فعالٌ في تحقيق التنمية المستدامة بحسب الاختبار الاحصائي لمعامل الارتباط بيرسون الى ان الإشارة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسكان المناطق الحضرية، ومستخدمي الانترنت وهذا يدل على العلاقة الطردية بينهما، في حين كانت الإشارة سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساحة الغابات وهذا يدل على العلاقة العكسية بينهما، وأنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنَه سوف يساهم في زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار(0.007) دولار، وزيادة سكان المناطق الحضرية بمقدار(0.016) مليون نسمة، ويساهم في انخفاض مساحة الغابات بنسبة(0.010)، ويساهم في زيادة مستخدموا الانترنت بمقدار(0.277) لكل ١٠٠ فرد.

وأقترح البحث: بضرورة العمل أكثر على فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات التي تساهم في حماية البيئة والتنمية المستدامة، وتعزيز مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الاعمال والتعريف بالفرص الاستثمارية ومؤهلات الاستثمار في سنغافورة، وضرورة الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستدامة.

Measuring the Impact of Foreign Direct Investment on Sustainable Development in Singapore for the period 2005-2015

Abstract :

The importance of foreign direct investment (FDI) has increased globally, especially for developing countries. Many of the evidence indicates its effective contribution and the medium- and long-term cycle of sustainable and sustainable development through raising GDP growth rates, job creation and transfer of modern technology, Stimulate export activity and support competitiveness.

The research aims at identifying the role that foreign direct investment plays in achieving sustainable development in Singapore for the period 2005-2015 through the use of standard analytical tools to understand the relationship between FDI and sustainable development.

The research started from the premise that FDI has an effective role in achieving sustainable development according to the Pearson correlation coefficient test. The positive correlation between foreign direct investment and per capita GDP, urban dwellers and internet users indicates the positive relationship between them. While there was a negative correlation between foreign direct investment and forest area. This indicates the inverse relationship between them.

The increase in foreign direct investment in one unit, with the stability of other factors as it is, will contribute to an increase of per capita GDP by $ 0.007, increase the urban population by 0.016 million, and contribute to a decrease in forest area by 0%. 010), and contributes to the increase of Internet users by 0.277 per 100 persons.

The study recommended that more work should be done to open the way for foreign direct investment in the sectors that contribute to protecting the environment and sustainable development, enhancing the foreign direct investment environment and the business environment, introducing the investment opportunities and investment qualifications in these countries and the need to pay attention to the human element as the main axis of sustainable development.

المقدمة :

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من اهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في اغلب اقتصاديات بلدان العالم، نظرا للتدني المتسارع في حجم المساعدات الرسمية الموجهة إلى الدول النامية التي تعاني في اغلبها من معدلات الادخار المنخفضة وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي من جهات رسمية او مؤسسات دولية، وعجزها عن سداد التزاماتها الخارجية، فضلاً عن ما تضعه الجهات الرسمية او المؤسسات الدولية المانحة من شروط تعجيزية قد تعيق وتقيد عمليتها التنموية، في مقابل ذلك فأن الاستثمار الأجنبي المباشر

للدولة المستقطبة يحقق فوائد عديدة في عملية التنمية الاقتصادية هذا فضلاً عن رغبة العديد من الدول النامية للبحث عن الأسلوب الأمثل في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دون ان ينعكس ذلك بشكل أضرار على متغيرات التنمية المستدامة، لذا فأن من أهم أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق التنمية المستدامة، مراعياً في ذلك المحافظة على البيئة من اجل ضمان الرفاهية للأجيال حاضراً ومستقبلاً، وتشير الكثير من الشواهد الواقعية بمساهمته الفعالة ودورة الأساسي في الاجل المتوسط والطويل على تحقيق التنمية المستدامة المستهدفة والقابلة للاستمرار من خلال رفع معدلات نمو الناتج وخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة ومن ثم ترقية أداء العنصر البشري وتحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية، وهذا ما أثبتته التجربة السنغافورية مع الاستثمار الأجنبي المباشر ودورة في تنميتها الوطنية فهي جديرة بالتأمل وخصوصاً انها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن ان تأخذ بها الدول النامية لكي تنهض من كبوة التخلف والفقر، وبالرغم من الانفتاح الكبير لسنغافورة على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة الا انها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، وكذلك ان الجهد التنموي في سنغافورة اعتمد على الاستثمارات الأجنبية والموارد المحلية لا على المعونات الاقتصادية.

مشكلة البحث : تعاني معظم الدول النامية من نقص في مواردها المحلية وضعف مدخراتها الوطنية وافتقارها للخبرات التكنولوجية مما يؤدي الى اضعاف التنمية المستدامة، وكذلك تستعين هذه البلدان بالاستثمار الأجنبي المباشر كونه المحفز والمحرك للتنمية المستدامة وكذلك التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توفر الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها ومنها معالجة المسائل المتصلة بالنمو الاقتصادي والمستوطنات البشرية والقضاء على الفقر وتطوير تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الوسائل الفعالة في تحقيقها من خلال الدور الفعال الذي يمكن ان يؤديه في مواجهة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

فرضية البحث:ينطلق البحث من فرضية مفادها:

ان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وله دور فعال في انجاحها، وان هناك علاقة مهمة وطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى توفير إطار نظري شامل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، بالإضافة الى معرفة الدور الممكن للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى تسليط الضوء على التنمية المستدامة في سنغافورة من خلال معرفة الحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة واستخدام التحليل القياسي لمعرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

حدود البحث:

- تتمثل حدود الدراسة الزمانية المدة (٢٠٠٥-٢٠١٥).
- تتمثل حدود الدراسة المكانية في سنغافورة.

منهجية البحث: استخدم البحث عدة مناهج بطريقة متكاملة، إذ تم استخدام المنهج الوصفي للإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، كما استخدم أسلوب التحليل القياسي لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة.

هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد تناول الإطار النظري للتنمية المستدامة، في حين تناول المبحث الثالث قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

المبحث الاول /الإطار النظري الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير الاتجاهات الحديثة تشير ان الاستثمارات الأجنبية أصبحت مهمة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لمساهمتها في رفع معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنمية الثروات الطبيعية والعمل على استغلال الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية، في حين تسعى غالبية الدول النامية إن لم يكن جميعها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية وكذلك الاجتماعية التي اصبحت هدفا رئيسا تسعى الى تحقيقه هذه الدول ومنها الدول العربية من اجل زيادة دخلها القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد والارتقاء بمستواه المعيشي.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها قديمة بمفهومها كونها تعود الى منتصف القرن التاسع عشر حيث تناولها الاقتصاديين الاوائل وأطلقوا عليها تسمية حركة رأس المال، ومما يؤكد ذلك هو ما قامت به الشركات الامريكية من استثمارات في المملكة المتحدة فقد أصبحت البداية الفعلية لتدفق تلك الاستثمارات نحو بريطانيا عام 1852 من قبل شركة (Colt) وتبعتها شركة (Singer) في عام 1867، وتطورت هذه الاستثمارات في القرن العشرين خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال لأعمار ما دمرته الحرب، مما أتاح للولايات المتحدة الامريكية الاسهام الإيجابي في إعادة تشييد وبناء الاقتصاد الأوربي من جديد، فقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بشراء الكثير من الشركات والمعامل الصناعية في الدول الاوربية واليابان، مستغلة الوضع الاقتصادي المتدهور لتلك البلدان (عاشور، 2007، ١). وقد أطلق الاقتصادي هربيرت فيس على الاستثمار الأجنبي المباشر اسم (الاستثمار الدولي) عام 1930 حيث ورد اول ذكر للاستثمار المباشر، وقد أطلق هذا المصطلح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير المتعاملة في أسواق الأوراق المالية، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ذو أثر إيجابي في الاقتصاد العالمي (هجيج، 2013، 10). يعني الاستثمار المباشر قيام المستثمر الاجنبي بالاستثمار في مرافق جديدة لأنتاج او تسويق منتج في دول اجنبية، وكما عرفه بعض الاقتصاديين بأنه الاستثمار الذي يمتلك فيه المستثمر الاجنبي كل المشروع أو جزء منه مع احتفاظه بالسيطرة على نشاط المشروع واتخاذ القرارات اللازمة فيه. كما ان الاستثمار الاجنبي هو استثمار تقوم به شركات غير مقيمة في البلد المضيف او شركات مقيمة ولكن ذات رقابة اجنبية من خلال: (Kindleberger,Aliber,2000,191).

– خلق وإنشاء او توسعة شركات، وفروع او شبكات.

– المشاركة في شركة جديدة.

ان الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر دفعت المنظمات العالمية الى الاهتمام به، إذ يرى صندوق النقد الدولي (I.M.F) ان الاستثمار الأجنبي يصبح مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الاعمال، على ان ترتبط هذه الملكية بالتأثير في أدارتها (خضر، 2004، 3).وعرفته منظمة التجارة العالمية (W.T.O) بأنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصول في بلدان أخرى (البلدان المضيفة) مع امتلاك القدرة على إدارة ذلك الأصل (عمر ،2007، 134). أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فيعرفه بأنه استثمار طويل الاجل، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي او الشركة (الأم)، في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتمي الى جنسيتها، وقد يشارك فيه وطنيون وأجانب (هوده، 2008، 44). مما تم عرضه من تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نستنتج بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفه، إلا أن ملكيته اجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، حيث يشمل عملية الاندماج والتملك عبر الحدود، من شراء موجودات غير وطنية مع امتلاك الحق في أدارتها.

ثانيا :– اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن تقسيم أهداف الاستثمار الأجنبي إلى عدة أنواع هي:

١– أهداف المستثمر الأجنبي:

من أهم الأهداف التي يسعى إليها المستثمر الأجنبي الى تحقيقها هي: (قزاز، 2011، 37).

أ– الحصول على أسوق جديدة لتصريف منتجاته من السلع التي لم يسعها السوق المحلي .

ب– المساهمة في الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها وبأسعار رخيصة من خلال استخدامها في عملية التصنيع.

ج– الحصول على الاعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول لتشجيع الاستثمار فيها.

د- خلق فرص جديده لتحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، أي أن الشركات الاجنبية تحقق أرباحاً من خلال استثماراتها الاجنبية التي تفوق ارباحها من عملياتها داخل موطنها الاصلي.

هـ- الاسهام في تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية.

٢- أهداف البلد المضيف: يسعى البلد المضيف الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالحة من وراء جذبه للاستثمارات الاجنبية ومن اهم هذه الأهداف هي: (علوان، 2009، 351).

أ- المساهمة في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشاريع التي يتم انشاؤها بواسطة استثمارات الشركات الأجنبية.

ب- الحصول على التكنلوجيا التي ينقلها المستثمر الأجنبي لخدمة مشاريعه واستثماراته.

ج- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام المشاريع المعنية بتصدير منتجاتها الى الخارج.

د- الاسهام في تدريب العاملين المحليين على الاعمال الإدارية.

هـ- الاستفادة من الموارد البشرية المحلية والموارد المالية المتوفرة لهذه الدول.

ثالثا:- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر اشكالاً مختلفة تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى الية هذه الاستثمارات، ومن هذه الاشكال ما يلي:

١- الاستثمار المشترك: يعد الاستثمار المشترك من اكثر أنواع الاستثمار الأجنبي قبولا في معظم الدول النامية إذ تعمل هذه الاستثمارات على تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلالية البلد، وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة تتحدد وفقاً لاتفاق الشركاء، وحسب قوانين الدولة لتملك الاجانب، اذ ان الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على ان تكون القرارات التي يتم اتخاذها في اطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها، وكذلك يساعد أيضا على خلق طبقات جديده من رجال الاعمال المحليين، كما يسهم في تنمية الملكية الفردية وخلق كوادر فنية ذات مهارات عالية، ويعمل على الحد من درجة تحكم الطرف الأجنبي بالاقتصاد الوطني (مسعداوي،2008،164).

٢- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعد هذا الشكل من أكثر الاشكال تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسية، بسبب ما يحققه من مكاسب متعددة، وتحصل هذه الشركات على الملكية الكاملة للمشروع عن طريق بناء مشروع جديد أو شراء مشروع قائم لتستحوذ على قنوات التوزيع التي تمتلكها هذه الشركة، وتتردد الكثير من البلدان المضيفة (واحيانا الرفض) التصريح او السماح للشركات المتعددة الجنسية بالتملك الكامل لمشاريع الاستثمار، وذلك بسبب المخاوف المرتبطة بالتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من

آثار سياسية على الصعيدين المحلي والخارجي، وكذلك احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات المتعددة الجنسية لأسواق البلدان النامية، ولكن في ظل التطورات الحالية أصبحت البلدان النامية تتنافس في ما بينها على هذا النوع من الاستثمار، واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال وضع القوانين والتشريعات المشجعة على جذب الاستثمارات، وكذلك الاسهام في إشباع حاجة المجتمع المحلية من السلع والخدمات المختلفة، وزيادة على جلب التكنولوجيا الملائمة للدول المضيفة، اما المستثمر الأجنبي فستتوفر له الحرية الكاملة في التحكم والإدارة للنشاط الإنتاجي وسياسات الاعمال المرتبطة بالأنشطة الوظيفية المختلفة للشركة واحتمال تحقيق أكبر قدر من الأرباح (حبش، 2008، 99).

٣- **مشروعات أو عمليات التجميع** :تأخذ هذه المشروعات شكل أتفاقيه بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، (قطاع عام أو قطاع خاص)، وعلى أساس هذا الاتفاق يقوم الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني **بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها بشكل منتج نهائي لدى الطرف الثاني (الأعرجي، 2006، 128).**

٤- **الاستثمار في المناطق الحرة:** المنطقة الحرة وهي المنطقة التي تقع داخل حدود البلد وتخضع لسلطتها إدارياً، والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، وتقوم لاحقاً بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها مع اجراء بعض التعديلات عليها، وتكون المنطقة الحرة محددة جغرافيا بحدود واضحة تعزل بينها وبين الدول المضيفة (الجبوري، ٢٠١٦، 151).

٥- **الاستثمار في مشروعات البنى التحتية:** إن هذا النوع من الاستثمار أخذ بالتزايد مع الاتجاه نحو العولمة المالية، ويكون هذا الاستثمار على شكل عقود امتياز قائم على البناء والتشغيل والتحويل لمدة تتراوح بين (٢٠-٥٠) عاماً ولا سيما في البلدان النامية لسد فجوه الموارد المحلية عن طريق تدفق الاستثمار الأجنبي في مجال البنى التحتية، ويوجه هذا الشكل الى مشاريع البنية الأساسية مثل بناء(محطات الكهرباء، والمطارات، والطرق ....الخ)، ومن ثم استغلالها لمدة متفق عليها على ان يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز الى المجتمع او الحكومة (سعدالدين و نايف، 2015، 206). يتضح مما سبق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم مصادر التمويل نظراً للدور الحيوي والمهم الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي تساهم في تراكم رؤوس الأموال ورفع كفاءة رأس المال البشري (العنصر البشري) وتحسين الخبرات والمهارات وخلق فرص عمل جديدة، وكذلك الاسهام في إشباع حاجة المجتمع من السلع والخدمات المختلفة.

المبحث الثاني/الإطار النظري للتنمية المستدامة

ظهر مصطلح التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثاً التي كانت عبارة عن مستعمرات، حيث مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي الى مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي ركز على الوجه الإنساني

للتنمية لحقوق البشر وواجباتهم الاجتماعية والاقتصادية، فقد اطلق مفهوم التنمية (هاريترومان) رئيس الولايات المتحدة الامريكية عام 1949 بهدف دمج الدول النامية بالاقتصاد العالمي بعد ان نالت استقلالها السياسي (الرفاعي، 22،2007). تم إعطاء أهمية كبيرة للدولة في قيادة وتمويل التنمية من خلال العديد من النظريات التنموية التي دعت الى تدخل الدولة ومنها (نظرية الدفعة القوية) لروزنشتاين رودان، ونظرية (النمو المتوازن) لآرثر لويس وراجنار نيركسة، ومن أهم الأسباب في ترجيح دور الدولة في عملية التنمية هو ضعف القطاع الخاص، وفي السبعينيات من القرن الماضي كانت هناك مؤشرات تدل على ان التنمية لابد أن تغير من منهاجيتها بالشكل الذي يسير نحو حاجات السكان وبيئته، وفي نادي روما قدمت دراسة بعنوان (حدود النمو) عام 1972 وضحت فيها مستقبل العالم استناداً الى المعطيات الراهنة كما اشارت الى التفاعلات بين السكان والإنتاج الصناعي والخدمات، وتوفير الغذاء وتحديات التلوث ونفاذ الموارد الطبيعية، ونصت الدراسة على انه مع استمرار الوضع في العالم بنفس الأنماط السائدة فأن ذلك سيؤدي خلال فترة من الزمن الى استنزاف شبة كامل للموارد الطبيعية، كما سينتج عنه تدمير للبيئة نتيجة للتلوث (الدوى، 2007، 306).

أولاً:- مفهوم التنمية المستدامة : لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في الادبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي تحت تأثير الاهتمامات الجديدة للحفاظ على سلامة البيئة، حيث طرح هذا المفهوم من خلال تقرير لجنة (Brandt Land) عام 1987 الذي استخدم لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به تنمية مبنية على التسيير الجديد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم الحاق أي ضرر بمستقبل الأجيال القادمة (ميخا، 2008، 135). ومن أجل الوصول الى مفهوم التنمية لابد ان نبين المفهوم اللغوي للتنمية بأنها (الزيادة، والنماء، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة) (الزيادي، 2013، 455). وهناك من عرف التنمية بأنها الوسيلة لبلوغ المجتمع غايته النهائية في إدامة الحياة وتطويرها لأحداث تغيرات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب (عبدالله، رابح، 2009، 323). أما مفهوم الاستدامة في المعنى اللغوي فهي استدامة الشيء، استمر وثبت ودام، ويدام دوماً ودواماً وديمومة أي: ستمر، ودام الشيء أي: سكن واستقر، وأستدام أي ترفق به وتمهل (محمد، 2008، 7). عرفت التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة عام 1987 بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون إلحاق أي ضرر للأجيال المقبلة لتلبية حاجاتهم (غنيم وأبو زنط، 2010، 25). وعرفها آخرون بأنها عملية تراكمية واقعية لها القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والسعي الى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع (سالمان، 2007، 53). ومما تم عرضه من تعاريف للتنمية المستدامة بأنها تنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني والتنموي والبيئي، أي انها عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على تخطيط شامل

لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتسير في أتجاه محدد لتحقيق اهداف معينة في المجتمع منها رفع مستوى معيشة الافراد وبما لا يتعارض مع الحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية.

ثانياً:- عناصر التنمية المستدامة : تضم التنمية المستدامة مجموعة من العناصر، يمكن القاء الضوء على العناصر الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة بحسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية العالمية في عام 1995 وهي كالآتي:

1- التمكين : يقصد بالتمكين أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات التي تواجه حياتهم ومصيرهم، وهذه المشاركة تهيئ لهم الوصول الى خيارات متعددة وواسعة بنفس الوقت في توجيه مصيرهم وفتح أبواب عمل جديدة للحصول على وسائل إنتاج والعمل من خلالها، فالتمكين يعتمد اساساً على قدرات الناس دافعاً الى تعزيز خياراتهم، وهذا بدورة داعماً لانفتاح آفاق حريتهم، ولكن هذا يبقى مرهوناً بمستوى القدرات، (البستاني، 2009، 66).

2- الانصاف : لقد استخدم مصطلح الانصاف هنا ليكون بديلاً عن مصطلحي (المساواة والعدالة) الأقرب الى الخطاب الاجتماعي، فالإنصاف نعني به حصول كل إنسان على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع، مثل النظام التعليمي الذي يمكن للجميع الالتحاق به، ويركز الانصاف على تكافؤ الفرص في الوسائل والمدخرات الذي يهدف الى التساوي بين البشر في الحصول على الفرص نفسها، ولتحقيق ذلك لابد من رفع الحواجز التي تحول دون مشاركة جميع مكونات المجتمع في مختلف الفرص المؤدية الى التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية، فالإنصاف هو العمود الفقري لاستدامة التنمية (الحداد، 2014، 289).

3- الاستدامة : تعني الاستدامة ضمان حاجات الجيل الحالي دون إلحاق الضرر بحاجات الأجيال القادمة، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية، فتكمن الاستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية وخلق بدائل كافية ومؤثرة نستطيع استخدامها لتمويل الاختيارات البشرية المستقبلية، فالاستدامة تهدف الى تمكين الناس بدلاً من تهميشهم والنظر الى دور المرأة على أنه أساسي في التنمية وإعطاء الأولوية للفقراء وتوسيع اختياراتهم وفرصهم ودعم مشاركتهم في القرارات التي تؤثر عليهم، وكذلك المساهمة في تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لجعلها تساهم في ديمومة التنمية وزيادة فرص الناس وحرية وممارساتهم لقدراتهم الأساسية (محارب، 2011، 208).

4- الحاكمية :وهي عملية ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون البلد على المستويات كافة، والاهمية الحيوية للحاكمية تعاظمت بشكل واضح في بناء نهج التنمية المستدامة، وفي هذا

الإطار المجتمعي الكلي يبرز الدور الحيوي للحاكمية المتضمن تشجيع التفاعل والتشابك بين هذه الاطراف المكونة للمجتمع بخلق البيئة المناسبة والتوازن فيما بينها (سلمان، ٢٠١٥، ٣٤).

5- الأمن : إن الأمن هنا ليس الأمن النابع من خوف التهديد الخارجي، بل يقصد به الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والسياسي وأمن المجتمع المحلي تعتمد جميعها على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطتها في الإساءة الى الافراد وتحترم حقوق الانسان (عبدالرحيم، 2007، 13).

6- الانتاجية : ويقصد بها السعي الى رفع الكفاءة الانتاجية بغية ضمان توفير السلع والخدمات بصورة مستمرة وبالشكل الذي يواكب زيادة السكان وعدم الاضرار بالبيئة، فهي تتمثل بالموارد الأساسية الثلاث (الأرض ورأس المال واليد العاملة)، والتي تتضمن ضرورة تمكين الناس من زيادة انتاجهم والمشاركة الكاملة في عملية توليد الدخل (رومانو، 2003، 62).

ثالثاً:- أبعاد التنمية المستدامة : للتنمية المستدامة ابعاد مختلفة هي:

1- البعد الاقتصادي : يجسد البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، حيث يرتكز على المبدأ الذي يقتضي بزيادة رفاهية المجتمع والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة عالية، أي تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والثروة، ومن ثم استغلال رأس المال الطبيعي أفضل استغلال ممكن بدلاً من تبذيره، وكذلك تمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية (سلمان، 2015، 36).

٢- البعد الاجتماعي: إن التنمية المستدامة تعمل على التخفيف من نمو السكان، لأن النمو السريع للسكان يفرض ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، والتوسع في التحضر له عواقب بيئية ضخمة فمع التوسع بالتكنولوجيات المستخدمة حالياً، تقوم المدن بتركز النفايات والمواد الملوثة التي تشكل خطورة على السكان وعلى النظم الطبيعية المحيطة، فالتنمية المستدامة تعمل على ابطاء حركة الهجرة الى المدن والاهتمام بالتنمية الريفية النشيطة (العكيدي، 2005، 19).

٣- البعد البيئي: يعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على التنمية وحمايتها من التلوث، وتوفير مستوى معيشي لائق مع مرور الزمن وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الافراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات التي تلوث المياه السطحية والجوفية والاستغلال الجائر للغابات بمستويات غير مستدامة، فالتنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية وحماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض

والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي، بأتباع تكنولوجيات زراعية متطورة تزيد الغلة وتتجنب الاسراف في استخدام الأسمدة الكيمياوية والمبيدات (العمراني، 2006، 32).

٤- البعد التكنولوجي : إن للتكنولوجيا أهمية كبيرة في تطوير حياة الناس ورفاهيته وتسهيل انجاز الاعمال، يهتم هذا البعد بالتحول الى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع الى عصر يستخدم اقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية انتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي الى الحد من تدفق النفايات، فالبعد التكنولوجي عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد تكنولوجيا ترشد من استهلاك الطاقة وترفع كفاءتها أو تحد من استخدام الوقود والإسراع في استحداث موارد الطاقة المتجددة، وهذا من شأنه أن يحقق التنمية المستدامة (عبدالرحمن، 2011، 28).

المبحث الثالث /قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

أولاً: الاختبار الاقتصادي: وهو اختبار مدى تطابق وانسجام قيمة وإشارة المعلمات المقدرة في الدالة لمنطوق **النظرية الاقتصادية أو المنطق والعرف الاقتصادي إنْ لم تكن هناك نظرية اقتصادية (الدوري ،٢٠١٥، ١٠٨)**

ثانياً: الاختبار الإحصائي: ويتكون من ثلاثة اختبارات وهي كالتالي:

١.**اختبار معامل التحديد (R^2):** إن معامل التحديد يستخدم لقياس كفاءة النموذج المستخدم في تفسير نسبة التغير في المتغير (Y) بسبب التغير في المتغير (X)، وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد فكلما كانت قيمته قريبة من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على كفاءة نموذج الانحدار المستخدم والعكس إذا كانت قيمته قريبة من الصفر (محبوب، ١٩٨٢، ١١٥).

٢.**اختبار F:** تكون معلمات النموذج المقدر مقبولة إذا كانت قيمة (**F**) المحتسبة أكبر من قيمة (**F**) الجدولية أي معنوية المعادلة ككل (الدوري، ٢٠١٥، ١٠٩).

٣.**اختبار t-test:** بأنه اختبار معنوية معالم الانحدار المقدرة (b_0-b_1) والذي يعتمد على الانحراف المعياري أو الخطأ المعياري (المشهداني وعبودي، ٢٠٠٩، ٤٥).

ثالثاً: الاختبارات القياسية: ويتكون من اختبارين وهما كالتالي:

١.**الارتباط الذاتي:** يستخدم اختبار دوربن واتسن للكشف عن وجود علاقة بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي في بيانات السلاسل الزمنية، ويمتاز بسهولته وإمكانية اعتماده في حال عدد قليل من المشاهدات أكثر دقة (راشد، ٢٠٠٦، ١٢٤).

ومن جدول القيم الحرجة لـ (Durbin **Watson**) عند K=1 و N=11 نجد إن:

$d_L = 0.٩٢٧$ و $d_u = 1.٣٢٤$

٢.اختبار خلو المعادلة المقدرة من مشكلة عدم تجانس التباين: وذلك بحسب اختبار (park test)، ويتم إجراء اختبار بارك (park test) للتأكد من خلو المعادلة من مشكلة عدم تجانس التباين (الدوري ،٢٠١٥، ١٠٩).

رابعاً: وصف متغيرات الدراسة تتكون متغيرات الدراسة من المتغيرات التالية:

١. **المتغير التابع (التنمية المستدامة)** ويتكون من أربع متغيرات وهي كالتالي.

جدول (١) عينة البحث

السنة	X الاستثمار الأجنبي المباشر	Y_1 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	Y_2 عدد سكان المناطق الحضرية	Y_3 مساحة الغابات	Y_4 مستخدموا الانترنت لكل ١٠٠ فرد
2005	18.090	55105.97	4.26	23.73	61
2006	36.923	59926.48	4.40	23.56	59
2007	47.733	64387.81	4.58	23.53	69.90
2008	12.200	63361.32	4.83	23.36	69
2009	23.821	61572.02	4.98	23.36	69
2010	55.075	70561.08	5.07	23.29	71
2011	48.329	74910.18	5.18	23.22	71
2012	57.149	77173.24	5.31	23.16	72
2013	66.066	80767.56	5.39	23.13	80.90
2014	68.495	83798.59	5.46	23.06	79.03
2015	65.262	85382.3	5.53	23.06	82.10

أ. مؤشر اقتصادي (Y_1): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي.

ب. مؤشر اجتماعي (Y_2): عدد سكان المناطق الحضرية مليون نسمة.

ت. مؤشر بيئي (Y_3): مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي).

ث. مؤشر مؤسسي(Y_4): مستخدموا الانترنت لكل ١٠٠ فرد.

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات:

البنك الدولي: http://data.albankaldawli.org

2. **المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر)** (X): وهو بالمليار دولار أمريكي.

خامساً: متغيرات البحث: متغيرات البحث سلسلة زمنية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، انظر جدول (1).

أولاً: الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون: يستخدم لقياس العلاقة بين متغيرين كمياً وليس نوعياً، وهو من أكثر القياسات شيوعاً واستعمالاً ويرمز له بالرمز (r) وهو عادة ما يتراوح بين (+١) و (−١)، الذي يقيس اتجاه وحجم العلاقة بين المتغيرات (ناصر، ٢٠١٥، ٣٤٦).

ويمكن توضيح نتائج الاختبار الاحصائي من الجدول الاتي:

جدول (٢) نتائج معامل ارتباط بيرسون

Sig	Pearson Correlation	N	المتغير التابع	
0.000	0.881**	11	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	Y_1
0.009	0.742**	11	سكان المناطق الحضرية	Y_2
0.009	−0. 742**	11	مساحة الغابات	Y_3
0.011	0. 753 **	11	مستخدموا الانترنت	Y_4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

يتضح من الجدول الاتي :

١. الإشارة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسجل معامل الارتباط (** ٠.٨٨١)، وهو ارتباط قوي جدا ومعنوي.

٢. الإشارة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسكان المناطق الحضرية، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسكان المناطق الحضرية، وسجل معامل الارتباط (** ٠.٧٤٢)، وهو ارتباط قوي جدا ومعنوي.

٣. الإشارة سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساحة الغابات، وهذا يدل على العلاقة العكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساحة الغابات، وسجل معامل الارتباط (** ٠.٧٤٢ –)، وهو ارتباط قوي جدا ومعنوي.

4. الإشارة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستخدمو الانترنت، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستخدمي الانترنت، وسجل معامل الارتباط (** ٠.٧٥٣)، وهو ارتباط قوي جدا ومعنوي.

*(بمستوى معنوية ١%)

*(بمستوى معنوية ٥%)

ثانياً : نتائج التحليل القياسي : قدرت أربع نماذج انحدار (النموذج الخطي، النموذج اللوغاريتمي التام، النموذج النصف اللوغاريتمي للطرف الأيمن، النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الايسر) وتم اختيار أفضل نموذج بعد إخضاعها للاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية وأظهرت النتائج أنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنَه سوف يساهم في :

أ. زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار (0.007) دولار.

ب. وزيادة سكان المناطق الحضرية بمقدار (0.016) مليون نسمة.

ت. ويساهم في انخفاض مساحة الغابات بنسبة (0.010).

ث. ويساهم في زيادة مستخدمي الانترنت بمقدار (0.277) لكل ١٠٠ فرد،

جدول (3) نتائج الاختبار القياسي

النموذج المقدر	المتغير	المعادلة المقدرة	t Sig		R^2	F Sig	اختبار D.W	اختبار PARK
			A	B				
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيسر	Y1	$LnY_1 = 10.857 + 0.007X$	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	0.779	1.609	ناجح
النموذج الخطي	Y2	$Y_2 = 4.265 + 0.016\ X$	٠.٠٠٠	٠.٠٠٩	٠.٠٠٩	٠.٥٥١	1.117	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام	Y3	$LnY_3 = 3.187 - 0.010lnX$	٠.٠٠٠	٠.٠٣٢	٠.٠٣٢	٠.٤١٧	1.112	ناجح
النموذج الخطي	Y4	$Y_4 = 58.697 + 0.277X$	٠.٠٠٠	٠.٠٠٧	٠.٠٠٧	٠.٥٦٧	1.365	ناجح

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

الاستنتاجات:

١. أتضح من النموذج أن الإشارة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسكان المناطق الحضرية، ومستخدمي الانترنت وهذا يدل على أن العلاقة طردية بينهما، في حين كانت الإشارة سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساحة الغابات وهذا يدل على العلاقة العكسية بينهما.

٢. إنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنَه سوف يساهم في زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار (0.007) دولار، وسوف يساهم في زيادة سكان المناطق الحضرية بمقدار (0.016) مليون نسمة، ويساهم في انخفاض مساحة الغابات بنسبة (0.010)، ويساهم في زيادة مستخدموا الانترنت بمقدار (0.277) لكل ١٠٠ فرد.

المقترحات:

١. العمل أكثر على فتح مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنغافورة في القطاعات التي تساهم في حماية البيئة والتنمية المستدامة، مع تعزيز مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الاعمال والتعريف بالفرص

الاستثمارية ومؤهلات الاستثمار في هذه البلدان، ورفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لا تتوافق مع اهداف التنمية المستدامة.

٢. ان متطلبات التنمية المستدامة لسنغافورة تعتمد على التخطيط السليم للمستقبل والعمل المشترك بين الأطراف والشركاء من خلال إعطاء الأهمية للجانب البيئي ودمج الاعتبارات البيئية في عملية اتخاذ القرار.

٣.ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستدامة.

٤. ان تحقيق التنمية المستدامة يرتكز على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لسنغافورة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة، وضرورة العمل على تحسين مناخ الاستثمار وذلك من خلال إعادة ترشيد الحوافز الضريبية وتعزيز الانفاق على البنى التحتية الأساسية.

٥. على البلدان النامية أن تقوم بمراقبة حركة السكان بين الريف والمدن، وتحجيم ظاهر التحضر العشوائي والسريع ومن خلال القضاء على الأسباب الموضوعية لهذا التحضر، عن طريق توزيع ثمار النمو على كافة الأقاليم والمناطق ومن خلال التمسك بمبدأ التنمية المتوازنة.

٦. من الضروري ان تكون الدراسات القياسية مستقبلاً ذات مدة زمنية أكبر وذلك من اجل إعطاء صورة أوضح عن التنمية المستدامة والتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي.

٧.العمل على التوجيه نحو زيادة الاستثمار الأجنبي في سنغافورة على الجوانب التي تقوم بتشغيل الأيدي العاملة وذلك لكونها تساهم في خفض معدل البطالة.

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية

أ: الكتب

١- البستاني، باسل (٢٠٠٩) (جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين) مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

٢- سلمان، وسام حاتم (٢٠١٥) (التنمية المستدامة الرهان الرابح لمواجهة التحديات الاقتصادية العراق انموذجاً) مكتبة النوارس، بغداد.

٣- عبدالله، خبابة ورابح، بوقره (٢٠٠٩) (الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة) مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر.

٤- علوان، قاسم نايف (٢٠٠٩) (الإدارة والاستثمار بين النظرية والتطبيق) دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٥- غنيم، عثمان محمد وأبو زنط، ماجدة (٢٠١٠) (التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها) دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

٦- محارب، عبدالعزيز قاسم (٢٠١١) (التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي) دار الجامعة الجديد، الإسكندرية.

٧- محبوب، عادل عبدالغني (١٩٨٢) (مقدمة في الاقتصاد القياسي) مطبعة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.

٨- المشهداني، كمال علوان خلف وعبودي عماد حازم (٢٠٠٩) (اختبار الفرضيات الإحصائية) مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

ب: البحوث والدراسات والمقالات

١- محمد، عبدالرحمن عبدالهادي (٢٠٠٨) (التخطيط العمراني المستديم) كليو الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٢- مسعداوي، يوسف (٢٠٠٨) (تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد، دحلب البليدة الجزائر.

ج: الرسائل والأطاريح

١- الدوري، قتيبة ماهر محمود عبداللطيف (٢٠١٥) (قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٢- عاشور، احسان جبر، (٢٠٠٧) (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٣- عبدالرحمن، العايب (٢٠١١) (التحكم بالأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة) أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

٤- العكيدي، احمد محمد جاسم محمد (٢٠٠٥) (التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة ١٩٧٠-٢٠٠١) رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار.

٥- العمراني، فرح بشير خليفة (٢٠٠٦) (العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة) رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٦- قزاز، حرية محمد عبدالله (٢٠١١) (دور اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق) رسالة دبلوم عالي في العلوم المالية والمصرفية، معهد الدراسات والبحوث العربية، بغداد.

٧- هجيج، عمر عبدالله محمد (٢٠١٣) (اليات تحفيز وتنمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الى البلدان العربية الجزائر انموذجاً) رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٨- هودة، عبو (٢٠٠٨) (آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠٠٦) رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

د: المؤتمرات والندوات

١- الدوى، إبراهيم احمد (٢٠٠٧) (الفقر واثره على التوازن الاجتماعي والاقتصادي وتداعياته على البيئة والتنمية المستدامة) التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، اعمال مؤتمرات، شرم الشيخ، مصر.

٢- الرفاعي، سحر قدوري (٢٠٠٧) (التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة للعراق) المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية واثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، تونس.

٣- رومانو، دوناتو (٢٠٠٣) (الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة) وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مصر.

٤- سالمان، سلامة سالم (٢٠٠٧) (تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة) المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، تونس.

٥- عبدالرحيم، محمد عبدالرحيم (٢٠٠٧) (التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي) التنمية البشرية وآثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

هـ: الدوريات

١- الاعرجي، كاظم سعد عبد الرضا (٢٠٠٦) (واقع ومستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية) مجلة جامعة كربلاء العلمية، السنة (٣)، المجلد (١)، العدد (١) نيسان، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

٢- الجبوري، عبدالخالق دبي (٢٠١٦) (آثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق أنموذجاً للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣) مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٨)، العدد (٢)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل.

٣- حبش، بهاء أنور (٢٠٠٨) (تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٤)، العدد (١١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٤- الحداد، حسون محمد علي (٢٠١٤) (آثر إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في التعليم العالي في العراق) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق.

٥- خضر، حسان (٢٠٠٤) (الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا) جسر التنمية، السنة (٣)، العدد (٣٣) أيلول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٦- راشد، صفوان ناظم (٢٠٠٦) (مقارنة بين قيم معامل الارتباط الذاتي (P) في تقدير المعلمات بطريقة المربعات الصغرى العامة) المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (١٠)، كلية علوم الحاسبات والرياضيات، جامعة الموصل.

٧- الزيادي، حسين عليوي ناصر (٢٠١٣) (الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة) مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (١٢)، كلية الآداب، جامعة ذي قار.

٨- سعدالدين، رباح جميل ونايف، برزان منشد صالح (٢٠١٥) (الاستثمار الأجنبي المباشر وآثره في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في تركيا) مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٥)، العدد (٢)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٩- عمر، دنيا احمد (٢٠٠٧) (آثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة) مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٢٩)، العدد (٨٦)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

١٠- ميخا، لهيب توما (٢٠٠٨) (التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة ودور الحكم الصالح في مكافحتها مع إشارة الى البلدان العربية) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (٦)، العدد (٦)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

١١- ناصر، صلاح عدنان (٢٠١٥) (التسلق الفكري لدى طلبة الجامعة) مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (١١)، العدد (٢٩)، كلية التربية الأساسية، جامعة واسط.

و: شبكة الاتصالات الدولية

١- البنك الدولي. http://data.albankaldawli.org

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1- Charles p. Kindleberger and Robert Z. Aliber, 2000, Mania, panic, and crash A History of Financial crises, John Wiley & sons, Inc, Edition 5.